الأمم المتحدة
A/HRC/57/79

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2024
Arabic
Original: French

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة السابعة والخمسون**
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 10 من جدول الأعمال
**المساعدة التقنية وبناء القدرات**

# حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

## تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ياو اغبتسي*

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، ويتناول التطورات المتعلقة بتنفيذ صكوك السلام، ومكافحة الإفلات من العقاب، والاستجابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المضطلع بها في إطار العملية الانتقالية. ويتضمن التقرير تحليلاً لتطورات الوضع ويقدم توصيات إلى حكومة أفريقيا الوسطى والشركاء التقنيين بشأن خدمات المساعدة التقنية المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.


الرجاء إعادة الاستعمال

# أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 31/54، المعتمد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي مدّد فيه المجلس ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب إليه أن يقدم تقريراً خطياً يعرض عليه في دورته السابعة والخمسين وعلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

2- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي قدمتها سلطات أفريقيا الوسطى، ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمنظمات الوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في البلد، إضافة إلى شهادات الضحايا والجمعيات.

3- وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اضطلع الخبير المستقل بزيارتي تقييم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من 9 إلى 18 آب/أغسطس 2023 ومن 11 إلى 22 شباط/فبراير 2024. ويرحب الخبير المستقل بتعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشكر الشركاء الوطنيين والدوليين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى) على دعمهم للولاية.

# ثانياً- القضايا السياسية والمصالحة الوطنية

## ألف- حالة تنفيذ صكوك السلام (اتفاق السلام وخارطة طريق لواندا)

4- في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عُقد في بانغي الاستعراض الاستراتيجي الثاني[1] للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وُقّع قبل خمس سنوات، وخارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (خارطة طريق لواندا). وسُلّط الضوء على التقدم الكبير الذي أُحرز، لا سيما الجهود التي بذلتها وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، التي أفضت إلى حل 9 جماعات مسلّحة[2] من أصل 14 جماعة مسلحة موقِّعة على الاتفاق، ونزع سلاح وتسريح 884 4 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 280 امرأة، أُدمج 112 1 منهم في قوات الدفاع والأمن، وإعادة إدماج 081 3 مقاتلاً سابقاً، واستعادة 255 3 قطعة سلاح حربي، و320 162 قطعة ذخيرة، و143 2 قنبلة يدوية ومتفجرات أخرى. وإضافة إلى ذلك، في أيلول/سبتمبر 2023، أُعيد 51 مقاتلاً سابقاً في جيش الرب للمقاومة وعائلاتهم إلى أوغندا بدعم لوجستي من بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى.

5- وفي 1 و29 أيار/مايو 2024، أُقيمت في أوبو، محافظة مبومو العليا، احتفالات لإضفاء الطابع الرسمي على عملية إدماج في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى شملت فوجين من 100 مقاتل سابق من ميليشيا أزاندي آني كبي غبيه التي كانت تقاتل الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى في هذه المحافظة، من بينهم 5 نساء، وذلك على إثر تلقيهم تدريباً لمدة شهر. ويجب أن تكفل الوزارة المسؤولة

(1) أُجري الاستعراض الاستراتيجي الأول في 4 حزيران/يونيه 2022 في بانغي.

(2) الجماعات المسلحة التي سُرّحت هي: Mouvement des libérateurs centrafricains pour la justice، و Union des forces républicaines fondamentales، وUnion des forces républicaines، و Rassemblement patriotique pour le renouveau de la Centrafrique، وSéléka rénovée، وRévolution et justice-faction Belanga، وMouvement patriotique pour la Centrafrique-aile Abdramane Hassane، و Front démocratique du peuple centrafricain، وFront populaire pour la renaissance de la Centrafrique-aile Abdoulaye Hissène.

عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومتابعة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة استمرار تلقي الجنود المسرحين التدريب المستمر على الانضباط واحترام الحق في الحياة، وهما جوهر مهمة الحماية التي تضطلع بها قوات الأمن.

6- ولا تزال الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف وطنيون من أجل التغيير، الذي يقوده الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي انطلاقاً من غينيا بيساو، حيث يقيم، نشطة وتحتفظ ببعض القدرة على العمل. ولذلك يُنتظر من خارطة طريق لواندا، التي تهدف إلى إعادة الجماعات المسلحة التابعة لهذا الائتلاف إلى طاولة المفاوضات، أن تثبت فعاليتها. ويمكن تفسير ظهور جماعات مسلحة جديدة وميليشيات للدفاع الذاتي، مثل أزاندي آني كبي غبيه، ولو جزئياً بالنتائج المشجعة – وإن كانت محدودة – المسجلة في سياق تنفيذ صكوك السلام. ويجب أن تضمن عملية السلام إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للمقاتلين السابقين غير المؤهلين للاندماج في القوات النظامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للشركاء التقنيين والماليين المعنيين بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن – لا سيما بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، وبرنامجها للحد من العنف المجتمعي، والبنك الدولي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا – أن يعملوا معاً بصورة أوثق لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التي تعود بالنفع على المستفيدين من المشاريع المضطلع بها. وإضافة إلى ذلك، تتطلب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن نشر قوات الدفاع والأمن بسرعة في المناطق المنزوعة السلاح، لضمان حماية السكان ومنع عودة ظهور جماعات مسلحة أخرى أو ميليشيات للدفاع الذاتي.

7- وينبغي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي أن يعززا دورهما الرائد كضامنين وميسرين للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة فيما يتصل بإدارة الحدود. ويشكل وجود قادة الجماعات المسلحة في الدول المجاورة، وإمكانية استخدام هذه الجماعات لأراضي هذه الدول قاعدةً خلفية للتدريب والإمداد وإعادة التنظيم، والتداول غير المشروع للأسلحة بين الدول، مسائل حاسمة يجب إدراجها في برنامج الاستعراضات الاستراتيجية، إلى جانب التعاون دون الإقليمي، لا سيما لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الخاصة أو السلطات القضائية الوطنية، ولحل مشكلة اللاجئين والترحال الرعوي.

## باء- حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري

8- تُرجمت التوصيات الـ 217 المنبثقة عن الحوار الجمهوري الذي عُقد في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس 2022 إلى لغة السانغو، وهي اللغة الوطنية، بفضل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي. ونص المرسوم رقم 22.182 الصادر في 8 تموز/يوليه 2022 على إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ التوصيات وآلية للتمويل.

9- وتتولى العديد من مؤسسات الدولة، بما في ذلك بعض الوزارات، تحديد السياسات والبرامج دون ربطها بأهداف الحوار الجمهوري ومخرجاته، وهو ما يطرح إشكالاً على صعيد تقاسم المعلومات وتعبئة أجهزة الدولة حول الأهداف الاستراتيجية للبلد. ويتعين على لجنة متابعة تنفيذ التوصيات أن تقدم على وجه السرعة تقريراً عما اضطلعت به من أنشطة خلال العامين الماضيين منذ استحداثها وبدء عملها.

10- ويظل الحوار السياسي القائم على الثقة، أكثر من أي وقت مضى، الأداة الوحيدة القادرة على جمع كلمة الفاعلين السياسيين وتعبئتهم. وسيساعد تنفيذ توصيات الحوار الجمهوري على تهدئة المناخ السياسي. وبالنظر إلى المسائل التي يُراهَن عليها في انتخابات 2024 و2025، يبقى الحوار القائم على الثقة مطلباً لا غنى عنه. وفي 14 حزيران/يونيه 2024، جددت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور

رفضها المشاركة في الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وترى المعارضة أن شروط مشاركتها لم تتحقق بسبب التحيز المزعوم للهيئة الوطنية للانتخابات. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تعهد رئيس الدولة ببناء وحدة البلد. ومن الأهمية بمكان فتح قنوات حوار قائم على الثقة بين الأغلبية والمعارضة. ومن شأن الإفراج عن النائب دومينيك إفرام ياندوكا، رئيس لجنة الإنتاج والموارد الطبيعية والبيئة في الجمعية الوطنية، المسجون منذ 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإبداء خطوة سياسية في ملف إدانة بعض قادة المعارضة أن يعطيا إشارات سياسية تصب في التهدئة.

11- وتدعو استنتاجات الحوار الجمهوري إلى مكافحة الفساد بعزم وحزم. وقد تعهّد رئيس الدولة بـ "ترسيخ قيم النزاهة الأخلاقية والاستقامة والإنصاف والشفافية وروح العمل الجاد، وقبل كل شيء بمكافحة الإفلات من العقاب والفساد". ولمواجهة تحدي الفساد، الذي ينتشر في جميع القطاعات، اعتُمد القانون رقم 23.009 الصادر في 7 تموز/يوليه 2023 بشأن منع وقمع الفساد والجرائم ذات الصلة، فضلاً عن سياسة عامة لمنع الغش والفساد في قطاع الرعاية الصحية، وخُصّص الرقم المجاني 1316 للإبلاغ عن الفساد. ومع ذلك، لا تزال الترتيبات العملية لتنفيذ القانون لم تدخل حيز التنفيذ بعد. ومن الضروري اتخاذ تدابير تنفيذية لاستعادة ثقة السكان وطمأنة الشركاء التقنيين والماليين[3].

## جيم- الدستور الجديد وحقوق الإنسان

12- صدر الدستور الجديد في 30 آب/أغسطس 2023، ليضع جمهورية أفريقيا الوسطى على سكة الجمهورية السابعة.

13- وتنص المادة 67 من الدستور على أن أي مرشح للانتخابات الرئاسية يجب أن يكون "أصله من أفريقيا الوسطى وألا يحمل جنسية أخرى غير جنسية أفريقيا الوسطى"، وهو ما يستثني بحكم الواقع والقانون جميع الأشخاص الذين يحملون جنسيات مزدوجة. وبموجب المادة 183، "لا يجوز الترشح للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية وتولي المناصب المدنية والعسكرية العليا إلا لمواطني أفريقيا الوسطى الأصليين". ويُشار إلى أن مفهوم "سكان أفريقيا الوسطى الأصليين" يتسم بطابع تقييدي ويحتمل أن يكون مبعثاً لسوء تفاهم سياسي واجتماعي. وينبغي لسلطات أفريقيا الوسطى أن تنصت إلى الانتقادات الموجهة لهذا الحكم وأن تكفل، من خلال العمل القانوني والسياسي التوافقي، عدم التمييز أو الإقصاء أو التهميش، استناداً إلى فلسفة "زو كوي زو".

14- ويكرس الباب الثاني من الدستور حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فقد أدرجت فيه الحقوق المدنية والسياسية (الفصل 1)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفصل 2)، والحقوق الجماعية (الفصل 3) وفقاً لالتزامات جمهورية أفريقيا الوسطى التعاهدية، في حين تؤكد ديباجته التزام البلد بالصكوك الأفريقية والدولية لحقوق الإنسان. وينص الدستور أيضاً على ما يلزم التقيد به من واجبات.

# ثالثاً- انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

15- في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، وثقت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وقوع 724 2 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان،

(3) للاطلاع على بعض التوصيات المتعلقة بمكافحة الفساد التي قدمت خلال الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، انظر A/HRC/56/12، الفقرتان 114-70 (كابو فيردي) و114-72 (ألمانيا).

طالت 121 4 ضحية، من بينهم 493 2 رجلاً و426 امرأة و306 فتيات و524 فتى و5 قاصرين لم يُعرف نوع جنسهم و367 ضحية فئوية.

## ألف- انتهاكات الحقوق من جانب مختلف الأطراف

### 1- الجماعات المسلحة

16- يُعزى إلى الجماعات المسلحة ارتكاب 575 1 انتهاكاً لحقوق الإنسان طالت 199 2 ضحية. وعُزي إلى الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة 014 1 انتهاكاً طالت 560 1 ضحية. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة بصورة رئيسية عن انتهاكات متعلقة بالحق في السلامة البدنية والعقلية (340 انتهاكاً و652 ضحية)، والحق في الملكية (327 انتهاكاً و692 ضحية)، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع (265 حالة و357 ضحية)، والحق في الحياة (261 انتهاكاً و483 ضحية). ومن بين الجماعات المسلحة، لا تزال الجماعات الرئيسية التي يُعزى إليها ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان هي الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى (390 انتهاكاً و551 ضحية)، وجماعة العودة والمطالبة ورد الاعتبار (272 انتهاكاً و414 ضحية) وجماعة أزاندي آني كبي غبيه (247 انتهاكاً و199 ضحية).

17- وارتُكبت معظم هذه الانتهاكات الصادرة عن الجماعات المسلحة في محافظة مبومو العليا (366 هجوماً و350 ضحية)، على أيدي أفراد الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وأزاندي آني كبي غبيه؛ وفي محافظة كوتو العليا (316 هجوماً و328 ضحية)، على أيدي أفراد الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وعناصر مسلحة أخرى تابعة لائتلاف وطنيون من أجل التغيير؛ وفي محافظة أوهام بندي (176 هجوماً و252 ضحية)، على أيدي أفراد جماعة العودة والمطالبة ورد الاعتبار؛ ومحافظة مبومو (141 هجوماً و271 ضحية)، على يد عناصر مسلحة تابعة لائتلاف وطنيون من أجل التغيير والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى.

### 2- قوات الدفاع والأمن

18- انخفضت الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الجيش والشرطة والدرك لكنها لم تتوقف. فوفقاً لشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، ارتكبت الجهات الفاعلة الحكومية 149 1 انتهاكاً لحقوق الإنسان طالت 932 1 ضحية. وتُعزى إلى هذه القوات بصورة رئيسية الاعتقالات أو الاحتجازات التعسفية (معظمها من جانب الشرطة والدرك) وانتهاكات الحق في السلامة البدنية والعقلية. ومن بين الجهات الفاعلة الحكومية، شكل أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الجهة الرئيسية الضالعة في انتهاكات لحقوق الإنسان (333 انتهاكاً و335 ضحية)، لا سيما انتهاكات الحق في السلامة البدنية والعقلية والحق في الملكية.

19- ووقعت غالبية هذه الانتهاكات التي ارتكبتها الجهات الفاعلة الحكومية في محافظات نانا - غريبيزي (147 انتهاكاً و237 ضحية)، وأواكا (145 انتهاكاً و231 ضحية)، وأومبيلا - مبوكو (136 انتهاكاً، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة في بانغي، و302 من الضحايا)، وكوتو العليا (118 انتهاكاً و175 ضحية).

### 3- القوات الثنائية

20- تتعارض المساهمة المرحب بها التي تقدمها القوات الثنائية الروسية من أجل تحسين الوضع الأمني مع الرفض المعرب عنه لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها. ولا تزال الشهادات المتوافقة الواردة من عدة مصادر تشير إلى وحشية غير مقيدة من جانب القوات الروسية ضد المدنيين وأفراد القوات

المسلحة وقوات الأمن الداخلي في أفريقيا الوسطى وممثلي الإدارة العامة ومسؤولي السلطات اللامركزية. ويمس هذا السلوك الخطير بالمهمة المزدوجة المتمثلة في حماية المدنيين وبناء قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي في أفريقيا الوسطى. ويجب أن ينتهي إفلات القوات الثنائية من العقاب.

21- وفي حزيران/يونيه 2023، أوجز تقرير[4] صادر عن منظمة The Sentry غير الحكومية استراتيجية القوات الثنائية الروسية فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية للبلد. وفي شباط/فبراير 2024، خلصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في أعقاب تفتيشها لسجن بامباري، الذي تظاهر فيه السجناء يتظاهرون احتجاجاً على وفاة أحدهم، إلى أن "العسكريين الروس [كانوا قد] وصلوا إلى المكان وأطلقوا أعيرة نارية للردع" مما "تسبب في مقتل شخصين وإصابة اثنين من السجناء"[5]. ويقع على سلطات أفريقيا الوسطى التزام بالتحقيق في هذه الانتهاكات الخطيرة ومعاقبة مرتكبيها.

22- ولا تندرج عمليات القوات الثنائية في سياق خارج عن القانون، شأنها شأن عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي يقع عليها التزام، بموجب القانون الدولي، باحترام القانون الوطني والامتثال لمبدأ المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي البيئي. وتتطلب المساءلة من سلطات أفريقيا الوسطى أن تتحلى بالشفافية في التراخيص الممنوحة وأن تتخذ تدابير جادة لوضع حد لأي انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الذين يجب أن يمتنعوا عن الانخراط في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلد.

### 4- أفراد القبعات الزرق

23- في حزيران/يونيه 2023، أعيدت إلى وطنها الوحدة التنزانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، التي يُزعم أن 11 من أفرادها ارتكبوا أفعال استغلال واعتداء جنسيين كان ضحيتها أربع أشخاص[6]. وقرار الإعادة إلى الوطن هو الخطوة الأولى في عملية مكافحة الإفلات من العقاب، التي يجب أن تتواصل على المستوى الوطني بتحقيقات في الادعاءات وملاحقات قضائية لأفراد القبعات الزرق المتورطين، وفقاً لما شدد عليه قرار مجلس حقوق الإنسان 31/54[7]. ولم تبلغ جمهورية تنزانيا المتحدة عن أي تحقيقات أو إجراءات ضد الجناة المزعومين. وينطبق الأمر نفسه على الغابون[8]، التي أعيدت وحدتها إلى وطنها في أيلول/سبتمبر 2021 بسبب الانتهاكات وأعمال الاستغلال التي ارتكبها بعض أفرادها. ويجب عدم إهمال حق الضحايا في التعويض وإعادة التأهيل.

## باء- التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

### 1- المحكمة الجنائية الخاصة

24- أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة حكماً أولاً على ثلاثة أعضاء سابقين في جماعة العودة والمطالبة ورد الاعتبار يقضي بعقوبات سجن تتراوح بين عشرين عاماً والسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم

(4) The Sentry, *Architectes de terreur : comment le Groupe Wagner renforce son emprise sur l'État en République centrafricaine*, juin 2023.

(5) Commission nationale des droits de l'homme et des libertés fondamentales, rapport de la mission de constatation et d'évaluation des évènements survenus à la prison centrale de Bambari le 2 février 2024, février 2024, p. 4.

(6) A/HRC/54/77، الفقرتان 41 و42.

(7) قرار مجلس حقوق الإنسان 31/54، الفقرة 12.

(8) A/HRC/51/59، الفقرة 61.

ضـــد الإنســـانية وجرائم حرب في كوندجيلي وفي لمونا في محافظة ليم بندي[9]؛ واســـتؤنفت هذه الأحكام وصـــــدر بشـــأنها قرار لدائرة الاســـتئناف في المحكمة في 20 تموز/يوليه 2023. ونص القرار على تغيير الحكم بالسـجن المؤبد على أدوم عيسـى سـالي، المعروف باسـم بوزيزي، إلى عقوبة سـجن مدتها ثلاثون عاماً[10].

25- وفي 16 حزيران/يونيه 2023، أصـدر القسـم الأول من دائرة الجنايات في المحكمة، في قضـية حقوق مدنية، الحكم رقم 001-2023[11]، واسـتؤنف هذا الحكم أمام دائرة الاسـتئناف التي أصـدرت قرارها بشأنه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023[12].

26- وفي 5 كانون الأول/ديســمبر 2023، اســتهلت المحكمة محاكمتها الثانية في *قضــية المدعي الخاص ضد كاليت أزور وآخرين* (نديلي 1)[13] المتعلقة بأفعال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020 في نديلي والمنطقة المحيطة بها، محافظة بامينغي - بانغوران، خلال اشتباكات بين فصيلين من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (رونغاس وغولاس). وإضــافة إلى ذلك، في 19 حزيران/يونيه 2024، بدأت المحاكمة الثالثة، المعروفة باســم "نديلي 2"، التي يلاحق فيها متهمون آخرون.

27- وبحلول 12 حزيران/يونيه 2024، كانت المحكمة قد فتحت 23 تحقيقاً قضـــائياً، أُغلقت منها أربعة. ووُجّه الاتهام لـ 38 شخصاً، منهم 36 شخصاً رهن الاحتجاز. وكانت المحكمة قد أصدرت 46 أمر اعتقال[14]: 35 أمر اعتقال في مرحلة التحقيق و11 أمر اعتقال بعد توجيه الاتهام. وفي 27 شـــباط/فبراير 2024، أصـــدرت دائرة التحقيق رقم 3 التابعة للمحكمة مذكرة توقيف دولية بحق الرئيس الســـابق فرانســوا بوزيزي[15]. وفي 22 أيار/مايو 2024، اعتبر الخبير المسـتقل في بيان صـحفي، اسـتناداً إلى القانون الدولي الساري، أن تسليم الرئيس السابق التزام يقع على الدول، لا سيما غينيا بيساو التي يقيم فيها المتهم، علماً بوجه خاص أن العديد من الجرائم التي يشـــملها أمر القبض عليه محظورة بموجب القواعد القطعية (القواعد الآمرة)، مثل الجرائم ضـــد الإنســـانية[16]. وينبغي أن تتعاون الدول والكيانات الأخرى، لا سيما المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في إحضار المتهمين إلى المحكمة.

(9) Cour pénale spéciale, *Parquet spécial c. Adoum Issa Sallet alias Bozizé, Ousmane Yaouba et Tahir Mahamat*, jugement n° 003-2022, 31 octobre 2022, Chambre d'assises, première section، متاح في: https://legal-tools.org/sccdoc/lr7fqm/pdf.

(10) Cour pénale spéciale, arrêt n° 9, 20 juillet 2023, Chambre d'appel، متاح في: https://legal-tools.org/sccdoc/f1s6pp/pdf.

(11) Cour pénale spéciale, *Parquet spécial c. Adoum Issa Sallet alias Bozizé, Ousmane Yaouba et Tahir Mahamat*, jugement n° 001-2023, 16 juin 2023, Chambre d'assises, première section، متاح في: https://legal-tools.org/sccdoc/h2js5q/pdf.

(12) Cour pénale spéciale, arrêt n° 13, 23 octobre 2023, Chambre d'appel، متاح في: https://legal-tools.org/sccdoc/aq1c74/pdf.

(13) انظر Cour pénale spéciale, communiqué de presse, 7 décembre 2023.

(14) انظر Cour pénale spéciale, Bulletin trimestriel d'information n° 3 (2024).

(15) Cour pénale spéciale, Mandat d'arrêt international délivré contre François Bozizé Yangouvonda, 27 février 2024 (نُشر في 30 نيسان/أبريل 2024).

(16) Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH), « République centrafricaine : un expert de l'ONU demande la coopération de l'État pour l'exécution effective du mandat d'arrêt à l'encontre de l'ex-Président François Bozizé », communiqué de presse, 22 mai 2024.

28- وتوقفت الإجراءات التي شرعت فيها المحكمة في حق حسن بوبا علي، وهو عضو بارز سابق في الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى ووزير الثروة الحيوانية والصحة الحيوانية الحالي، وذلك في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عندما منع الدرك السيد بوبا علي، الذي كان في السجن في ذلك الوقت، من المثول أمام المحكمة واقتاده إلى منزله[17]. وتظل هذه العرقلة الخطيرة للعدالة مستمرة منذ عامين ونصف. ويدعو الخبير المستقل سلطات أفريقيا الوسطى إلى الامتثال لتعهدها الرسمي بمكافحة الإفلات من العقاب بتسليم السيد بوبا علي إلى المحكمة، ويدعو المحكمة إلى متابعة الإجراءات بكل الوسائل الممكنة.

29- وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سحبت المحكمة الجنائية الدولية جميع التهم الموجهة إلى مكسيم موكوم معتبرةً أنه لم يعد هناك احتمال معقول لإدانته خلال المحاكمة في ضوء الظروف المتغيرة المتعلقة بحضور الشهود. ولا يعني سحب التهم عدم حدوث جرائم أو عدم وجود ضحايا. ولا يزال يحق للضحايا الحصول على مبلغ معين من التعويض حتى لو لم يُدن الجاني المزعوم بارتكابه جرماً. وقضت محكمة الاستئناف في بانغي، في حكمها الصادر في 21 أيلول/سبتمبر 2023، على السيد موكوم و23 آخرين غيابياً بالسجن المؤبد بتهمة ارتكاب جرائم ضد الأمن الداخلي والتمرد.

### 2- لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة

30- منذ آذار/مارس 2023، أعاقت الخلافات داخل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة عمل اللجنة. ولم تتمكن اللجنة من تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. وعلى الرغم من المساعي الحميدة والوساطات العديدة التي اضطُلع بها، بما في ذلك وساطة الخبير المستقل، لم يكن من الممكن تسوية الاختلالات القائمة. ونص المرسوم رقم 139-0 24 المؤرخ 24 أيار/مايو 2024 على تعليق ولاية أعضاء اللجنة الحاليين، الذين صودق على تعيينهم بموجب المرسوم رقم 20.435 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأُطلقت دعوة جديدة إلى تقديم ترشحات في حزيران/يونيه 2024.

31- ومن الضروري اتخاذ احتياطات حثيثة لضمان عدم تكرار نفس الإخفاق الذي شهدته اللجنة خلال إنشائها. ويجب أن تكون عملية الاختيار خالية من أي عرقلة أو تدخل أو ضغط من جانب السلطات، بما في ذلك وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية. وعند انتخاب أعضاء اللجنة، يجب أن تقدم إليهم، بمجرد بدء مهامهم، دورة إعداد لمساعدتهم على اكتساب فهم أفضل لرؤية اللجنة ورسالتها وأهدافها وإطارها القانوني والمؤسسي والتشغيلي. وينبغي أن تؤدي تعبئة الحكومة إلى عقد ندوة حكومية تكرس لتقديم الدعم السياسي والمؤسسي للجنة ولكفالة سلاسة سير عملها. ومن الأهمية بمكان أن تنظر سلطات أفريقيا الوسطى في مراجعة المادة 4 من القانون رقم 009-20 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة وتنظيمها وعملها، وهي مادة تحدد مدة ولاية اللجنة في أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط[18].

(17) ONU Info, « RCA : un expert de l’ONU demande aux autorités de remettre en détention un ex-chef rebelle accusé de crimes de guerre », 9 décembre 2021.

(18) انظر HCDH, « République centrafricaine : l’Expert indépendant appelle à la transparence et à l’indépendance dans le processus de sélection des nouveaux commissaires de la Commission Vérité », communiqué de presse, 30 juillet 2024.

### 3- الهيئات الوطنية

*(أ) إصلاح قطاع العدالة*

32- في 7 حزيران/يونيه و31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أكد رئيس الدولة، فوستان أركانج توادیرا، مسألة استقلالية القضاء، بما في ذلك تحلي كبار القضاة بروح المسؤولية والنزاهة. وفي 7 أيار/مايو 2024، في بداية العام القضائي الجديد، دعا وزير الدولة المكلف بالعدل وحافظ الأختام المسؤول عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد في 7 أيار/مايو 2024، السلطة القضائية إلى إحداث قطيعة كاملة مع ممارسات الفساد وسوء استخدام السلطة والشطط. ويشكّل التعميم رقم 247/MCJPDHBG/DIRCAB-24 المؤرخ 7 أيار/مايو 2024 بشأن التعليمات العامة للسياسة الجزائية جزءاً من هذه الدينامية الجديدة من الحزم، وهو يحدد مبادئ توجيهية عملية يطالب الفاعلون المعنيون بنظام العدالة بتطبيقها على المستوى المحلي. فلا سلام بدون عدالة. ويمثّل وصول الضحايا إلى العدالة عنصراً أساسياً لنجاح العملية الانتقالية والتحرك نحو المصالحة.

33- وفي أيار/مايو 2024، أعدت حكومة أفريقيا الوسطى دليلاً تدريبياً للقضاة والمسؤولين القضائيين بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني، وهو ما يمهد الطريق لإصلاح الأحكام القانونية غير الملائمة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية[19]. وفي حزيران/يونيه 2024، تلقى 60 قاضياً وعضواً في السلطة القضائية (20 امرأة و40 رجلاً) تدريباً على أساس هذا الدليل[20]. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من الجهود التي تبذلها اللجنة الاستراتيجية في سياق مكافحة العنف الجنساني المرتبط بالنزاع وخطة عملها ذات الصلة (2022-2024).

*(ب) السياسة الوطنية لحقوق الإنسان*

34- اعتُمد في 26 آب/أغسطس 2023 المرسوم رقم 23.198 الذي سُنت بموجبه السياسة الوطنية لحقوق الإنسان. وأصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى تمتلك، للمرة الأولى في تاريخها، أداة استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها ورصدها. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أُطلقت السياسة وخطة عملها (للفترة 2023-2027) في جنيف على هامش الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، في 6 أيار/مايو 2024، أتاح المرسوم رقم 24.118، الصادر في 6 أيار/مايو 2024 والمتعلق باستحداث هيئة معنية بتوجيه ورصد وتقييم السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، إنشاءَ لجنة توجيهية وأمانة تقنية وأربع مجموعات مواضيعية. ويتطلب تنسيق التنفيذ والإشراف عليه بصورة فعالة عقد اجتماعات منتظمة للجنة التوجيهية.

*(ج) الجلسات الجنائية لمحكمة الاستئناف في بانغي*

35- في عام 2023، نظمت محكمة الاستئناف في بانغي ثلاث جلسات جنائية، بما في ذلك جلسة استثنائية واحدة. وفي أعقاب نداء الخبير المستقل، والدعم الذي قدمه الشركاء التقنيون والماليون، عقدت محكمة الاستئناف في بوار جلسة جنائية في الفترة من 14 إلى 24 أيار/مايو 2024، ونظرت في 27 قضية، بما في ذلك قضايا متعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ومن الضروري أن تنظم محكمة استئناف بامباري هذه الجلسات أيضاً من أجل تناول القضايا العديدة العالقة أمامها. ويشمل تعزيز السلطة

(19) بدعم من لجنة الإنقاذ الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

(20) خمسة قضاة من محكمة النقض، و10 قضاة من محكمة الاستئناف، و10 مدعين عامين، و10 قضاة تحقيق، و15 مدققاً قضائياً، و10 ضباط شرطة قضائية.

القضائية أيضاً توفير الموارد الكافية لمحاكم الاستئناف الثلاث من أجل تمكينها من عقد الجلسات الجنائية العادية والاستثنائية.

### *(د) القضاء العسكري*

36- من شأن قانون القضاء العسكري، الذي نُقِّح في عام 2021، أن يصبح أكثر فعالية من خلال حملة توعية تستهدف القوات الثنائية ومختلف مكونات قوات الدفاع والأمن (الجيش والشرطة والدرك)، بما في ذلك القوات المنتشرة في الميدان، التي لا يزال معظمها غير مطلع على المخالفات المجرَّمة والإجراءات المنصوص عليها ودور القضاء العسكري ومساءلة القوات عما ترتكبه أثناء أداء مهامها من أفعال يعاقب عليها القانون. وإضافة إلى التحدي المتمثل في إعادة بناء وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية التي تضم المحاكم العسكرية في بوار وبامباري، لا يزال القلق يساور الخبير المستقل إزاء عدم وجود وحدة شرطة قضائية متخصصة تتولى مسؤولية اتخاذ إجراءات في حق العسكريين والأشخاص ذوي الصفة المماثلة الذين يتهمون بارتكاب جرائم.

37- وفي 20 آب/أغسطس 2023، افتُتح مقر المحكمة العسكرية الدائمة في بانغي بفضل الدعم المالي المقدم من بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلن رئيس الجمهورية أن "القضاء العسكري سيحاكم ويعاقب أفراد القوات المسلحة والأفراد ذوي الصفة المماثلة الذين يرتكبون جرائم أثناء تأدية مهامهم". وفي عام 2023، عقدت المحكمة العسكرية دورتين جنائيتين في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر ومن 10 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وصدرت أحكام إدانة تراوحت بين تدابير تأديبية والشطب في حق أفراد قوات الدفاع والأمن الذين انتهكوا القانون والأخلاق وحقوق من كانوا مكلفين بحمايتهم. وكان ثمة ثمانية ملفات مدرجة في جدول القضايا، أُجريت المحاكمة المتعلقة بأربعة منها وأُجل النظر في أربعة ملفات أخرى إلى الدورة التالية لعدم كفاية الأدلة أو لعيوب إجرائية[21]. وحُكم على سبعة أشخاص، معظمهم من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بالسجن لمدد تتراوح بين عامين وعشرين عاما[22].

### *(هـ) نظام السجون*

38- في 18 تموز/يوليه 2024 أورد التقرير المشترك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى تفاصيل بشأن التحديات التي تواجه إدارة السجون[23]. وحدد التقرير السنوي للخبير المستقل لعام 2022 عدداً من العثرات وقدم عدداً من التوصيات[24]. ويجب أن تتيح إصلاحات العدالة الجنائية الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لإجراء التحقيقات الأولية ضمن الحيز الزمني القانوني، من أجل تجنب الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون[25]. ومن

(21) Réseau des journalistes pour les droits de l'homme en Centrafrique, « Centrafrique : sept condamnations prononcées par la Cour martiale au cours de sa session criminelle de l'année 2023 », 8 novembre 2023.

(22) للاطلاع على تذكير بالإطار القانوني والعملي للقضاء العسكري، انظر E/CN.4/Sub.2/2005/9، الفقرات من 10 إلى 61. انظر أيضاً E/CN.4/Sub.2/2002/4؛ و E/CN.4/Sub.2/2003/4؛ و E/CN.4/Sub.2/2004/7.

(23) MINUSCA et HCDH, « Analyse de la privation de liberté en République centrafricaine : état des lieux, défis et réponses », juillet 2024.

(24) A/HRC/51/59، الفقرات 80-82 و100(م) و(ف).

(25) انظر MINUSCA et HCDH, « Analyse de la privation de liberté en République centrafricaine », annexe B : réponses et commentaires du Gouvernement centrafricain.

التحديات التي ينبغي مواجهتها في هذا الصدد مسألة تقديم المساعدة القانونية الفعالة، وتحسين ظروف الاحتجاز، وبرامج إعادة إدماج السجناء، ونزع السلاح من المنظور العملي.

39- وبموجب القانون رقم 17.015 الصادر في 20 نيسان/أبريل 2017، أُسند إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دور رئيسي في تقديم المشورة ومراقبة أماكن الحرمان من الحرية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى والشركاء التقنيين والماليين الآخرين أن يضعوا على وجه السرعة خطة توجيهية مدتها ثلاث سنوات (بشأن بناء القدرات المقترنة بإجراءات ملموسة للمتابعة، والمنح الدراسية، وتمويل المشاريع، وما إلى ذلك) حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع الكامل بأعمال التحقيق والتفتيش التي تتولاها حالياً شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يُشار إلى مبادرات جديرة بالترحيب والمواصلة تتمثل في زيارات اللجنة إلى سجن بامباري (محافظة أواكا) في الفترة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2024 وإلى سجن بريا (محافظة كوتو العليا) في تموز/يوليه 2024، بفضل دعم مالي من بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى.

40- وانضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016. ومن أجل تنفيذ التزامها التعاهدي بموجب المادتين 3 و17 من الصك المذكور المتعلق بإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب، من المفترض أن يفضي تكليف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالاضطلاع بهذه الوظيفة إلى مراجعة القانون رقم 17.015 مع الحفاظ على وضع اللجنة بصفتها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وعلى الأدوار المنوطة بها، وكذلك إلى اضطلاع اللجنة بإنشاء أدوات عملية بدعم من الشركاء التقنيين والماليين.

*(و) الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال*

41- في الفترة بين عامي 2017 و2024، قُيدت 716 16 شكوى – 61 في المائة منها تتعلق بالعنف الجنساني و39 في المائة بالعنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأحصت الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال 399 10 ضحية واستمعت إليهم، منهم 487 2 ضحية قُدّمت إليهم العناية الطبية اللازمة و381 أحيلوا إلى شركاء خارجيين. وإضافة إلى ذلك، أُعدّ 293 5 محضراً وأحيلت المحاضر إلى مكاتب النيابة العامة في بانغي وبيمبو ومبايكي، في حين نظرت المحاكم الجنائية في أكثر من 200 قضية. وأُجريت المحاكمات المتعلقة بنحو 60 قضية اغتصاب خلال الدورات الجنائية التي عقدتها محكمة الاستئناف في بانغي.

42- ويشكل نقص الموارد المالية واللوجستية والتقنية عائقاً أمام إنجاز مهمة الوحدة المشتركة، التي يتعين عليها أن تنشئ فروعاً وتبني مقرات لها في بامباري وبربرتي وبوار لتغطية مناطق البلد كافة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين التعاون بين الوحدة المشتركة والسلطات القضائية في التحقيقات الأولية، التي تتسم بالبطء الشديد، وكذلك التنسيق مع المحاكم والهيئات القضائية ومتابعة الملفات الجنائية. ففي بعض الأحيان، يُفرج القضاة عن المتهمين دون أي سند قانوني، الأمر الذي يثير تساؤلات بين السكان ويقوض الثقة في الوحدة المشتركة. والأدهى من ذلك، تُسوّى بعض القضايا خارج المحكمة أو تُسقط بسبب الضغوط الاجتماعية والثقافية، على الرغم من صفتها الجرمية. ولا تزال مسألة حماية الضحايا والشهود تفتقر إلى حل فعال.

43- وإضافة إلى ذلك، يؤدي الاعتماد المالي للوحدة المشتركة على الشركاء التقنيين والماليين إلى إضعاف تخطيطها وعملياتها. ومن الأهمية بمكان تزويد الوحدة من جديد بقدرات مالية مستدامة، وتمكينها من بناء المهارات التقنية لموظفيها، بما في ذلك في مجال حقوق الفتيات والنساء، ومساعدتها في بسط

نطاق خدماتها في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب تشجيع تنفيذ مشروع إنشاء مركز للطب الشرعي يتيح تقديم التدريب اللازم إلى العاملين في نظام العدالة الجنائية[26].

### 4- التحديات الإنسانية

44- بحلول حزيران/يونيه 2024، تسنى تأمين تعبئة 38 في المائة من التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 التي تستهدف ما يقرب من مليوني شخص من الفئات الضعيفة، أي ثلث سكان البلد، وذلك من أصل مبلغ 367,7 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) المقرر لعام 2024. وتفاقم الوضع الإنساني بسبب الاضطرابات في تشاد التي أدت إلى وصول أكثر من 000 38 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى الشمال الغربي من مقاطعة باوا في ماركوندا ومحافظتي ليم بندي وأوهام. وإضافة إلى ذلك، تسبب النزاع السوداني في فرار 158 28 لاجئاً، معظمهم من النساء والأطفال، إلى بيراو وأم دافوك (محافظة فاكاغا) ونديلي (محافظة بامينغي - بانغوران) وسام واندجا (محافظة كوتو العليا)، وُزّعوا على 13 منطقة منفصلة عن أم دافوك، وهي نقطة دخولهم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان حمايتهم في مواقع بعيدة عن الحدود. وتقوم المساعدة الإنسانية لجميع هؤلاء الأشخاص الذين يواجهون الهشاشة على التمويل المخصص لخطة الاستجابة الإنسانية. ويدعو الخبير المستقل الشركاء التقنيين إلى الاستجابة لنداءات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

45- وتبقى العودة الآمنة والكريمة والمستدامة لـ 000 750 لاجئ من أفريقيا الوسطى و000 451 نازح داخلياً هدفاً رئيسياً. وتتطلب مشاركتهم في العمليات الانتخابية لعامي 2024 و2025 تسريع البرامج المتعلقة بهم. ويتمثل أحد تحديات العمل الإنساني في إعادة تمحيص كيفية مواكبة اللاجئين والنازحين وتحقيق الاستقرار لهم. وتتيح الأراضي الشاسعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما المناطق المستقرة والخالية من النزاعات، إعمال حلول تقوم على تنفيذ استراتيجية مبتكرة للعودة الآمنة للاجئين، بما يشمل تقديم دعم طويل الأجل لمشاريع الاستقرار المستدام.

46- ولا يزال الوضع المتعلق بالمواد المتفجرة[27] في الشمال الغربي مدعاة للقلق بسبب تأثيرها على قدرة الدولة على ضمان واستعادة سلطتها من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذلك على قدرة سكان المنطقة على ممارسة أنشطتهم التجارية والزراعية وتجنب الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

## رابعاً- استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها وتوطيدها

### ألف- الانتخابات المحلية (البلدية والإقليمية)

47- من المقرر إجراء الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر 2024 والانتخابات الإقليمية في كانون الثاني/يناير 2025. وفي 1 آذار/مارس 2024، اعتمد المجلس الدستوري قرارات تقضي بمراجعة بعض أحكام قانون الانتخابات لمواءمته مع الدستور الجديد. وفي 28 أيار/مايو 2024، وافقت الجمعية الوطنية على قانون الانتخابات المنقّح الذي يحدد الإطار القانوني للانتخابات المزمع إجراؤها.

48- وإضافة إلى الحوار السياسي ومسألة مشاركة اللاجئين والنازحين، لا تزال التحديات التالية قائمة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية:

(26) انظر Centre d'études juridiques africaines, « Atelier de sensibilisation "Médecine légale et droits humains : enjeux pour la paix en République centrafricaine" », 22 mars 2024.

(27) A/HRC/54/77، الفقرة 32.

(أ) خطة تأمين الانتخابات: حُدّثت في 11 نيسان/أبريل 2024 الخطّة المتكاملة لتأمين الانتخابات المحلية المعتمدة في 14 شباط/فبراير 2023. ويتعين على السلطات ضمان مشاركة جميع المواطنين في هذه الممارسة الديمقراطية، بما يشمل أولئك الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

(ب) الموارد المالية: تبلغ الميزانية المخصصة للانتخابات المحلية أكثر من 14 مليون دولار. وحتى 30 حزيران/يونيه 2024، كان حجم تعهدات التمويل المقدم من الشركاء التقنيين والماليين والمساهمة الوطنية يغطي بالكاد 50 في المائة من الميزانية، في حين كان من المفترض أن تكون العمليات الانتخابية قد بدأت واكتملت قبل ثلاثة أشهر من موعد الاقتراع. وفي 16 أيار/مايو 2024، أُبرم اتفاق لتمويل الانتخابات من جانب الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) الموارد التقنية واللوجستية: حدث تأخر في عملية تسجيل الناخبين الرامية إلى تصحيح السجل الانتخابي. وبفضل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وشركائها، رُوجع السجل الانتخابي وسُلّمت المعدات اللوجستية إلى الهيئة الوطنية للانتخابات في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتسم الترتيبات التقنية بالبطء في مواكبة الوتيرة المطلوبة لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، علماً أن الاستباق يظل عاملاً لا غنى عنه.

(د) مشاركة النساء والشباب[28]: يولي الخبير المستقل أهمية أساسية لمشاركة النساء والشباب في هذه الانتخابات. وينص القانون رقم 16.004 المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 على المساواة بين الرجل والمرأة في فرص الوصول إلى الولايات والمناصب الانتخابية وفي عدد المرشحين والمرشحات من الرجال والنساء، فضلاً عن تخصيص حصة للنساء في الهيئات لا تقل عن 35 في المائة. وتتطلب المساواة وضع قوائم "متداخلة"، لا مجال فيها لأي استثناءات، لتجنب تراجع النساء إلى أسفل القوائم. ولتشجيع المرشحات والناخبات على المشاركة، يجب على الحكومة أن تعمل على تبديد القوالب النمطية التي تحصر المرأة في أدوار ثانوية ومكافحة العنف الجسدي والنفسي ضدها.

49- وفي السياق الحالي، يُنظر إلى الانتخابات المحلية على أنها حل اجتماعي وسياسي لاستعادة وتوسيع وتوطيد سلطة الدولة في المناطق النائية وإنشاء هيئات حكم محلي تسهر على تحقيق التنمية المحلية[29].

## باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملية الانتقالية

50- تشكل العدالة الانتقالية السياق الذي ينطبق فيه بامتياز تكامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وترابطها وعدم انفصالها. ويعزز إنفاذ العدالة الانتقالية الوصول إلى العدالة بصفة عامة ويساعد على استعادة وتوسيع وتوطيد سلطة الدولة في المناطق التي لا تزال خارجة عن سيطرتها، أو التي تشهد عودة تدريجية لنفوذ السلطة العامة. وتؤكّد شواغل سكان أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الحاجة الملحة إلى تعزيز الحق في التعليم والصحة والتدريب المهني والحماية الاجتماعية وممارسة الأنشطة التجارية، باعتبار ذلك استجابة سياسية واجتماعية للأسباب الجذرية للنزاعات المتكررة في البلد. ويمكن لدولة أفريقيا الوسطى، من خلال الاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن تعالج إشكالات تجنيد الشباب من جانب

(28) قرار مجلس الأمن 2709 (2023)، الفقرة 8.

(29) A/HRC/54/77، الفقرة 22.

الجماعات المسلحة، وبطالة وعطالة الشباب، ومسألة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أو العنف الجنساني، والعودة الآمنة للنازحين وتحقيق الاستقرار لهم.

51- وبلغت الميزانية الوطنية لعام 2023 أكثر من 234 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، بما في ذلك 140 مليار فرنك من الموارد الخاصة للدولة، أي ما يقرب من 60 في المائة من الميزانية. ولا تتناسب هذه الميزانية – التي لم تستفد من أي دعم خارجي منذ عام 2021 – مع احتياجات العدالة الانتقالية التي تتطلب استثماراً كبيراً في قطاعات الأمن، والعدالة، والتدريب التقني والمهني والزراعي، وفي الابتكار وإيجاد فرص للشباب في مجال ريادة الأعمال، وتمكين المرأة، واستحداث وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الإدارية والطرقية والدراسية والصحية والثقافية والفنية.

52- وفي 27 نيسان/أبريل 2023، وافق صندوق النقد الدولي على منح جمهورية أفريقيا الوسطى تمويلاً بلغ نحو 191,4 مليون دولار موزعاً على مدى ثمانية وثلاثين شهراً (2023-2026) في إطار التسهيل الائتماني الممدد وصرف نحو 15,2 مليون دولار "لتجنب حدوث أزمة إنسانية"[30]. وفي 1 تموز/يوليه 2024، قُدّمت منحة بلغت 25 مليون دولار في سياق المراجعة الثانية للتسهيل الائتماني الممدد[31]. ومن الأهمية بمكان أن يتولى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى إعادة توجيه تعاونهما مع جمهورية أفريقيا الوسطى صوب التنمية بدلاً من تقديم المساعدات الإنسانية، وذلك من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخطة الاتحاد الأفريقي 2063، وخطة التنمية الوطنية (2024-2028)، ولمكافحة انعدام الأمن الغذائي الحاد بصورة فعالة ومستدامة، والتصدي للفقر الذي يعيش فيه 80 في المائة من السكان.

53- وبضغط من المنظمات المالية الدولية، نص قانون المالية لعام 2024 على إلغاء دعم الدقيق والأرز، على الرغم من أنهما يمثلان احتياجات حيوية للسكان، الذين لا يزال 2,8 مليون شخص منهم، أو 46 في المائة، بحاجة إلى مساعدات إنسانية وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشر البنك الدولي تقريره الأول بشأن الفقر في جمهورية أفريقيا الوسطى[32]. ويرسم التقرير صورة مثيرة للقلق، إذ يشير على وجه الخصوص إلى أن الفقر متجذر وعام في البلد، في ظل عدم وجود نظام للحماية الاجتماعية من شأنه أن يشكّل صمام أمان لتخفيف الصدمات. ويُشار إلى أن مستوى ضعف السكان مرتفع للغاية لدرجة أن صدمة واحدة قد تكفي لجعل جميع سكان أفريقيا الوسطى تقريباً يسقطون في براثن الفقر. ويتعلق الأمر في واقع الحال بحالة من الفقر المدقع الذي يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان الواجبة لسكان امتدت معاناتهم لأجيال.

### 1- فعالية الخدمات العامة وتقديمها على المستوى الشعبي

54- يشكل الانتشار الفعال لموظفي الخدمة المدنية في مواقعهم في المناطق النائية عنصراً أساسياً لتوطيد سلطة الدولة، لا سيما لكفالة تقديم الخدمات العامة للسكان، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات المتعلقة بالعدالة والأمن. وفي 31 أيار/مايو 2024، على إثر اعتماد القانون رقم 21.001 المؤرخ 21 كانون الثاني/يناير 2021 المتعلق بالمقاطعات الإدارية، صدرت ثلاثة مراسيم رئاسية تقضي بتعيين موظفين حكوميين، بما في ذلك 7 حكام مناطق (بلاتو، وإكواتور، ويادي، وكاغاس، وفيرتيت، وأوبانغي العليا، وأوبانغي السفلى) و13 محافظاً، و85 محافظاً مساعداً. وفي بداية شهر

(30) Fonds monétaire international, communiqué de presse nº 23/129, 27 avril 2023.

(31) Fonds monétaire international, communiqué de presse nº 24/237, 1er juillet 2024.

(32) Banque Mondiale, *Évaluation de la pauvreté en République centrafricaine 2023 : feuille de route pour la réduction de la pauvreté en République centrafricaine*, octobre 2023.

حزيران/يونيه 2024، كان 147 من ممثلي السلطات في المحافظات والمقاطعات، قد التحقوا بمقار عملهم، وهو ما يمثل نسبة حضور فعلي بلغت 84 في المائة. وفي عام 2023، عُيّن 478 2 موظفاً في القطاع الصحي، من بينهم 122 طبيباً. ونُشر هؤلاء في المناطق النائية، حيث ارتفع العدد الإجمالي للأطباء من 27 طبيباً في عام 2016 إلى 122 طبيباً في عام 2023. ووفقاً للسلطات، يوجد الآن في كل مقاطعة طبيب واحد على الأقل. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يعاني من غياب المهنيين المعيّنين الذين لم يلتحقوا بعد بمواقع عملهم. وفي قطاع العدالة، نُشر 181 من موظفي العدالة والسجون بدعم من بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. وبحلول نهاية عام 2023، انخفض وجود القضاة وكتبة المحاكم وأمناء مكتب المدعي العام وأعوان إدخال البيانات في المحاكم ومكاتب المدعي العام في المناطق النائية بنسبة 2,9 في المائة، من 52 في المائة إلى 49,1 في المائة، ولا يشمل ذلك نسبة التغيب البالغة 24,5 في المائة[33]. وفي بداية شهر حزيران/يونيه 2024، كانت 72 في المائة من المحاكم الواقعة خارج العاصمة تعمل. وحتى 31 أيار/مايو 2024، بلغ عدد عناصر قوى الأمن الداخلي المنتشرة خارج العاصمة 886 1 عنصراً و828 6 عنصراً في العاصمة[34].

### 2- إعادة بناء الهياكل الأساسية الطرقية والإدارية والأمنية والاجتماعية والمدرسية والاستشفائية والرياضية والثقافية

55- تستدعي استعادة سلطة الدولة وتوسيعها وتوطيدها بالضرورة إعادة بناء الهياكل الأساسية الوطنية والمجتمعية. وأدى النزاع إلى تدهور واسع النطاق لجميع هذه الهياكل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 97 في المائة من شبكة الطرق توجد في حالة متردية للغاية. وذُكر أن أقل من 15 في المائة من الهياكل الأساسية الطرقية توجد في حالة جيدة، لا سيما في الجنوب الغربي. ويشكّل تدهور الطرق غير القابلة للاستعمال خلال موسم الأمطار (من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر) عائقاً كبيراً أمام انفتاح المناطق البعيدة على العاصمة وحركة الناس والبضائع والتبادلات التجارية والثقافية وغيرها. وقد تضررت العديد من الجسور أو دُمرت بسبب النزاع أو نقص الصيانة.

56- وتعرضت الهياكل الأساسية المدرسية والصحية وتجهيزاتها للإتلاف والتخريب. وتتسم إمدادات المياه وقنوات الصرف الصحي بحالة سيئة، مما يحرم جزءاً كبيراً من السكان في المناطق النائية من مياه الشرب. ولا تحتاج شبكة توزيع الكهرباء إلى إعادة تأهيل فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى توسيع نطاقها لتصل إلى المناطق التي لم تكن تصلها قبل عام 2013. وتؤدي التغطية المحدودة للأراضي الوطنية بشبكات الهاتف والإنترنت إلى تعقيد التنسيق بين القوات العسكرية والأمنية المنتشرة في الميدان وتعطيل تطوير الأعمال التجارية المحلية.

## خامساً- عمل المؤسسات وتنفيذ الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان

### ألف- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

57- يرى الخبير المستقل أنه ينبغي مراجعة القانون رقم 17.015 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2017 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل مواءمته مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) واجتهادات التحالف العالمي

(33) MINUSCA et HCDH, « Analyse de la privation de liberté en République centrafricaine », par. 15.

(34) S/2024/473، المرفق الأول، الصفحة 23.

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومع معايير الحصول على المركز ألف. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمادة 3 التي تتناول موضوع مقر اللجنة، والمادة 11 التي تحصر صلاحيات أمانة اللجنة في المسائل الإدارية والقانونية والمالية، في حين تنص المادة 30 على أن يقدم الأمين العام الدعم إلى اللجان الفرعية، دون أن يشمل ذلك بالضرورة تنفيذ قرارات الهيئات المشرفة على اللجنة. وإضافة إلى ذلك، وبموجب المادتين 16 و23، يصادّق على انتخاب جميع أعضاء اللجنة بمرسوم من رئيس الجمهورية يصدر بناء على تقرير من وزير حقوق الإنسان، وهو ما يتعارض مع مبدأ الاستقلالية. ومن الأهمية بمكان إنشاء آلية مستقلة ووضع إجراءات شفافة لاختيار الأعضاء.

58- وعلاوة على ذلك، تشكل مصادقة رئيس الجمهورية على النظام الداخلي المنظِّم لعمل المكتب، وفقاً للفقرة الثانية من المادة 16 من القانون رقم 17.015، إخلالاً بضمانات الاستقلالية. وعلاوة على ذلك، يحدد مرسوم المصادقة على النظام الداخلي للجنة، وفقاً لأحكام المادة 62، ترتيبات عملية أخرى لتنظيم وتشغيل هيئات اللجنة، وهو ما يخالف نص وروح مبادئ باريس. وإضافة إلى ذلك، تحدد المادة 36 السلطات التي يُقدم إليها التقرير السنوي للجنة، دون أي تفاصيل أخرى عن شروط نشره أو تعميمه، أو عن المناقشة التي ينبغي أن تجرى أمام الجمعية الوطنية استناداً إلى التقرير، في حين تنص المادة 61 على أن يصدر مرسوم إنفاذ القانون المذكور عن مجلس الوزراء بناء على تقرير من الوزير المعني بحقوق الإنسان.

59- وتتعلق التحديات الأخرى بفعالية تشغيل اللجنة وتنفيذ خطط عملها، الأمر الذي يصطدم بعدم وجود مقرات عمل مناسبة وموارد كافية. ويجب مراجعة دليل معالجة الشكاوى ودليل زيارة أماكن الحرمان من الحرية. وثمة حاجة أيضاً إلى أداة مبسطة تتيح تتبع الشكاوى، بما في ذلك عبر الإنترنت.

## باء- الجمعية الوطنية

60- باعتبار الجمعية الوطنية الهيئة المسؤولة عن مراقبة عمل الحكومة بموجب المادة 111 من الدستور، فهي تشكل الجهة الفاعلة الرئيسية المعنية بالإشراف على التزامات جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها ورصد تنفيذ التوصيات. وينبغي أن تتاح لأعضاء اللجان المعنية في الجمعية الوطنية فرص لبناء قدراتهم في مجال رصد حقوق الإنسان، عن طريق استخدام أدوات عملية.

61- وفي 7 أيار/مايو 2024، نظمت بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى حواراً عبر الفيديو بين شبكة برلمانيي أفريقيا الوسطى المعنيين بحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي بشأن أداة التقييم الذاتي المعنونة "البرلمانات وحقوق الإنسان"، وهي أداة عملية لتقييم دور البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان. ويرى الخبير المستقل أن تعزيز الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي يتيح إمكانية لتحديد إطار للتعاون المؤسسي.

62- وفي الفترة من 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2024، نظم مركز الدراسات القانونية الأفريقية حلقة عمل في بانغي، خُصص جزء منها لدور برلمانيي أفريقيا الوسطى في مراقبة تنفيذ توصيات الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

63- ويتعين على الجمعية الوطنية أن تضفي الطابع المؤسسي على تعاونها مع المؤسسات الحكومية الأخرى التي تشمل اختصاصاتها موضوع الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وذلك من خلال إدراج مسألة

وضع أطر للتحاور والنقاش في جداول أعمال دوراتها المختلفة[35]. وينبغي للحكومة أيضاً أن تكفل عرض التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والأفريقية والدولية لحقوق الإنسان بصورة منهجية على الجمعية الوطنية. وكلما زاد إطلاع البرلمانيين على التوصيات المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، كلما كان التعاون مع السلطة التنفيذية مثمراً فيما يتعلق بتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد المناسبة للإنفاذ والمتابعة[36].

## جيم- حقوق المرأة

64- تشمل السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل المرتبطة بها (2023-2027) مجالات استراتيجية ذات صلة بحقوق الفتيات والنساء. وإضافة إلى ذلك، ففي 26 كانون الثاني/يناير 2024، شاركت جمهورية أفريقيا الوسطى في الجول الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. ومن بين التوصيات الـ 244 التي قُدمت عقب هذا الاستعراض في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، كانت 55 توصية على الأقل متعلقة بحقوق الفتيات والنساء[37]. وفي 9 شباط/فبراير 2024، أجرى وفد من جمهورية أفريقيا الوسطى حواراً تفاعلياً مع خبراء من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، برز خلاله عدد من القضايا، بما في ذلك العنف المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات، والوصول إلى العدالة، والقوالب النمطية الجنسانية والممارسات الضارة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاتجار بالنساء والفتيات واستغلالهن في البغاء، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وحالة المرأة الريفية، وزواج الأطفال[38]. وعقد الخبير المستقل جلسة إحاطة مع أمانة اللجنة قبل الاستعراض ودعا مؤسسات الدولة المعنية إلى الرد على قائمة الأسئلة التي أرسلتها اللجنة. وعُرضت على اللجنة سلسلة من التدابير التشريعية والبرنامجية المقرر تنفيذها قبل نهاية عام 2024[39].

65- وإضافة إلى ذلك، أتاحت الزيارة التي أجراها الخبير المستقل في الفترة من 11 إلى 22 شباط/فبراير 2024 فرصة لدراسة التحديات التي تواجه المرأة في التمتع بحقوقها بمزيد من التعمق، بهدف إجراء حوار رفيع المستوى في 28 آذار/مارس 2024 في سياق الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حالة النساء والفتيات. وأوجز مختلف المتحدثين التحديات التي تواجهها الفتيات والنساء فيما يتصل بإعمال حقوقهن.

66- ووفقاً للمادة 5 من المرسوم رقم 24.046 المتعلق بتنظيم وتشغيل المرصد الوطني للمساواة، والمؤرخ 23 شباط/فبراير 2024، يعمل في المركز 11 شخصاً يسهرون على تعزيز ورصد وتقييم المساواة في مختلف هياكل الدولة. ويؤيد الخبير المستقل توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ويدعو سلطات أفريقيا الوسطى إلى تزويد المرصد بالموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية، لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال لحصة 35 في المائة التي حددها القانون رقم 16.004، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة وتنفيذها بفعالية بهدف تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين في الحياة السياسية والعامة والاقتصادية، وفي مجالات التعليم والعمل، ومن منظور التمكين

(35) A/HRC/51/59، الفقرتان 88 و89.

(36) A/72/351، الفقرة 36، وA/HRC/38/25، الفقرتان 27 و28.

(37) A/HRC/56/12، الفقرات من 114-173 إلى 114-204.

(38) انظر CEDAW/C/CAF/CO/6.

(39) انظر https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2FCEDAW%2FAIS%2FCAF%2F57494&Lang=en.

الاقتصـــادي والضـــمان الاجتماعي، وذلك من خلال تحديد أهداف ومعايير مقترنة بجدول زمني وعقوبات في حالة عدم الامتثال[40].

67- ولا تزال نســاء أفريقيا الوســطى يفقدن حياتهن أثناء الولادة. ويُعدّ معدل وفيات الأمومة في البلد من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ 882 لكل 000 100 مولود حي، وبلغ معدل وفيّات الأطفال دون ســـن الخامســـة 116 طفلاً لكل 000 1 طفل في عام 2020، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ولا يزال الاتجار بالفتيات والنساء يشكل آفة، وفقاً لما أكدته المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، في نهاية بعثتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023[41]. ولا تزال المرأة ضحية للعنف الأسري والعنف الجنساني والقوالب النمطية والأحكام المســبقة التي تحكم عليها بالتهميش والإقصـــاء، مما يغذي تأنيث الفقر المدقع. وينتظر معظم ضـــحايا الاعتداء والعنف الجنســيين، بما في ذلك الاعتداء والعنف المرتبطان بالنزاع، وقتاً طويلاً لتحقيق العدالة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يتعرض شخصان كل ساعة للعنف الجنساني، 97 في المائة منهم من النســـاء والفتيات. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2024، أُبلغ عن حوالي 000 5 حالة عنف جنســـاني (تتعلق 37 في المائة منها بالعنف الجنســـي، و25 في المائة بالاعتداء الجسدي، و18 في المائة بالحرمان من الموارد، و18 في المائة بالعنف النفسي، و2 في المائة بالزواج القسري)[42].

68- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الآليات الوطنية لصنع القرار، لا تزال هذه المشاركة هامشية، شأنها في ذلك شأن مشاركة المرأة في عملية السلام والمصالحة الجارية. وتبلغ نسبة النساء في الجمعية الوطنية 12 في المائة. وتصطدم رغبة النساء في أن يصبحن ناخبات ومرشحات في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشـــرين الأول/أكتوبر 2024، وفي الاضـــطلاع بدورهن في التنمية المحلية، بالعنف النفسي والتحيز المستمر وبعض الممارسات العرفية التي تقصر دورهن على أدوار ثانوية. ولا تملك المرأة الريفية أي وسيلة للخروج من حالة الفقر التي تعاني منها[43]. وأضحى وصول الفتيات إلى التعليم معقداً بســـبب أكثر من عشـــر ســـنوات من النزاع وانعدام الأمن وغيرها من العقبات الاجتماعية والاقتصـــادية الأخرى. وتشكل المدرسة المهنية للنساء في بانغي مثالاً تتركز فيه جميع أوجه النقص في الموارد التي يعاني منها قطاع التدريب المهني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

## سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

69- **يتطلب تطور العملية الانتقالية التحول التدريجي من العمل الإنساني - الذي لا يزال ضرورياً بالتأكيد - نحو إجراءات التنمية المســـتدامة التي تتطلب تعبئة موارد كافية لتنفيذ ســـياســـات التنمية الوطنية، لا سيما الخطة الوطنية للتنمية (2024-2028)، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عملها (2023-2027)، والتوصـــيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري لعام 2022، وأهداف التنمية المستدامة (2015-2030).**

(40) CEDAW/C/CAF/CO/6، الفقرتان 23 و24.

(41) انظر A/HRC/56/60/Add.2.

(42) انظر Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Central African Republic: Situation Report »، حُدّث التقرير في 22 تموز/يوليه 2024.

(43) CEDAW/C/CAF/CO/6، الفقرتان 45 و46.

70- ويجب أن تركز إصلاحات قطاع الأمن على تزويد البلد بقوات دفاع وأمن مدربة بأعداد كافية، ومنتشرة في جميع أنحاء البلد، ومزودة بمعدات عسكرية ومدنية مناسبة، ومنسقة من جانب قيادة مسؤولة، وتخضع لآليات مساءلة فعالة في حال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

71- وتتطلب إصلاحات قطاع العدالة دعماً متواصلاً متعدد الأوجه في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز آليات مساءلة الجهات الفاعلة في قطاع العدالة والأمن، وتقريب العدالة من المتقاضين، بما في ذلك من خلال نظام للمساعدة القانونية يُرصد له التمويل المناسب، وبناء وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للشرطة والقضاء والسجون.

72- وتتوقف استعادة سلطة الدولة وبسطها وتوطيدها على بناء وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الإدارية والطرقية والصحية والتعليمية والثقافية والفنية، وكذلك على التنفيذ الفعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يتمكن السكان من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات العدالة والأمن.

73- ويُتوخى من تطبيق اللامركزية والحوكمة المحلية تقديم حلول يومية للمشاكل المحلية للناس على المستوى المجتمعي، الأمر الذي يتطلب تعبئة الموارد على نحو مناسب، وآلية لتخصيص وسائل التنفيذ، فضلاً عن تآزر العمل بين المنتخبين المحليين وأصحاب المصلحة المحليين من جهة، والمنتخبين المحليين والمنتخبين الوطنيين من جهة أخرى.

74- ويجب أن تضطلع الجمعية الوطنية بدور أكبر في رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات متابعة وفاء جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزاماتها التعاهدية وأن يكون لها تنسيق أوثق مع المؤسسات الأخرى التي تتمتع بصلاحيات في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان.

75- ويجب تكثيف مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من خلال الآليات غير القضائية، للاستجابة لتطلع الضحايا إلى العدالة. ومن الضروري تنشيط لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وإضفاء طابع اللامركزية على أنشطتها، والتخطيط لعقد جلسات استماع على أساس أدوات عملية. ويكتسي إنشاء صندوق للتعويضات أهمية قصوى.

76- ويلزم تحقيق تقارب استراتيجي وتشغيلي بين مشاريع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين الآخرين، بهدف تنفيذ السياسات العامة وخطط العمل التي تحددها الحكومة.

77- ويستدعي السياق دون الإقليمي الهش، الذي يتسم بالنزاع وانعدام الأمن، تعزيز التعاون دون الإقليمي في القضايا الأمنية والإنسانية والإنمائية. وينبغي النظر في عقد مؤتمر دون إقليمي للسلام والتنمية في الأجل القصير.

78- وقد وصلت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مرحلة حرجة من عملية العدالة الانتقالية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تعزيز استثماراته. ويجب على الشركاء التقنيين والماليين حظر الاشتراطات التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

## سابعاً- التوصيات

79- يوصي الخبير المستقل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باتخاذ التدابير الملموسة التالية:

(أ) الشروع، دون تأخير، في حوار قائم على الثقة مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بهدف إجراء انتخابات 2024 و2025، التي تعتبر حاسمة لعملية السلام والمصالحة؛

(ب) تنظيم انتخابات محلية حرة وشفافة، بمشاركة النساء والشباب واللاجئين والنازحين داخلياً؛

(ج) تعزيز قدرة المنتخبين المحليين على وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية، بما يشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتنفيذ المحلي لتوصيات حقوق الإنسان، والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين، لا سيما الزعماء التقليديين والزعماء الدينيين والهياكل المجتمعية؛

(د) إنشاء لجنة في الجمعية الوطنية مسؤولة عن الحوار بين النواب الوطنيين والمنتخبين المحليين والإقليميين؛

(هـ) تعبئة مكتب المدعي العام والدوائر المختصة لإجراء تحقيق محايد في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير التحقيق؛

(و) عرض جميع التوصيات الصادرة عن آليات المتابعة الوطنية والإقليمية والدولية بصورة منهجية على الجمعية الوطنية من أجل تسهيل التعاون بين مختلف القوى السياسية؛

(ز) تقديم تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ خطة التنمية الوطنية (2024-2028)، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوصيات الحوار الجمهوري؛

(ح) ضمان الاستقلال المالي للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، ومراجعة النصوص التي تحكم تنظيمها وعملها بوضعها تحت إشراف وزارة واحدة هي وزارة العدل، مع استحداث إطار للتنسيق المنتظم مع المؤسسات الأخرى؛

(ط) تعبئة الموارد اللازمة، بما في ذلك من خلال شراكات متعددة الأوجه، من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية الوطنية (2024-2028)، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عملها (2023-2027)، وكذلك التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري والاستعراض الدوري الشامل أو التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الخبير المستقل؛

(ي) ترجمة حزم التدابير المتعلقة بمكافحة الفساد في أنظمة العدالة والأمن والصحة إلى إجراءات ملموسة، لا سيما عن طريق التحقيق والرصد، وتقارير التقييم الدورية التي تعدها المؤسسات المعنية، فضلاً عن أطر التنسيق والتشاور، بمشاركة منظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين؛

(ك) إدماج التوصيات المختلفة لهيئات رصد حقوق الإنسان في السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عملها أو في البرامج القطاعية ذات الصلة

(ل) النظر في وضع استراتيجية مؤسسية لاستغلال الموارد الطبيعية؛

(م) ضمان مساحة عمل لمنظمات المجتمع المدني، بما يشمل اعتماد مشروع القانون الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ن) المراجعة الفورية للقانون المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواءمته مع مبادئ باريس وإجراءات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(س) الحرص على أن يُتقيد في إعادة تشكيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بمبدأي الاستقلالية والنزاهة، وأن يكون للجنة مقر دائم وتُتاح لها الموارد اللازمة لعملها، والنظر في

مراجعة المادة 4 من القانون رقم 009-20 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020 بشأن مدة ولاية اللجنة المحددة في أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط؛

(ع) وضع خطة وطنية كبرى لإعادة بناء الهياكل الأساسية باعتبارها رافعة لاستعادة سلطة الدولة وبسطها وتوطيدها.

80- ويقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى الجهات الضامنة والميسرة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة:

(أ) إدراج مسائل إدارة الحدود، وحركة الأسلحة، واللاجئين، والترحال الرعوي في جدول أعمال الاستعراضات الاستراتيجية لاتفاق السلام؛

(ب) على المدى القصير، النظر في تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن السلام والتنمية.

81- ويوجّه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى:

(أ) الاستمرار في دعم الدولة في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، وخارطة طريق لواندا، وتوصيات الحوار الجمهوري، وخطة التنمية الوطنية (2024-2028)، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان، والسياسات القطاعية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بإشكالات إدارة الحدود؛

(ب) العمل من أجل إنشاء إطار مؤسسي للحوار الدائم بين السلطة التنفيذية، والمعارضة، ومؤسسات الدولة المكلفة بالحوكمة وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني؛

(ج) تكثيف تعاونها مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، لا سيما على صعيد الإخطار وفيما يتعلق بعمليات استباق تحركات الجماعات المسلحة، وزيادة الدوريات البرية المشتركة وعمليات الدعم الجوي، لا سيما في ضواحي المدن وفي المناطق المعرضة للخطر، لضمان حماية المدنيين؛

(د) مواصلة تعزيز قدرات إدارات ومؤسسات الدولة في مختلف المجالات المواضيعية للأجهزة الحكومية، من أجل ضمان التسليم التدريجي للمهام التي تضطلع بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى؛

(هـ) تكثيف تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال توثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وإعداد التقارير، ورصد تنفيذ التوصيات المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ورهانات الحوار الجاري مع مختلف السلطات السياسية ووسائل الإعلام؛

(و) دعم وتمكين الهيئات التوجيهية للبرامج الحكومية المختلفة.

82- ويوجه الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) تكثيف العملية الرامية إلى إحلال الأمن في البلد من خلال تعزيز تدريب وتجهيز ونشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، وضمان القيادة الفعالة القائمة على المساءلة؛

(ب) تضمين ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، على امتداد فترة طويلة بما فيه الكفاية، هدفَ تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي في أفريقيا الوسطى وتنسيق عملها، ومدها بالتوجيه في مجال القيادة العسكرية وأدوات المساءلة؛

(ج) كفالة اضطلاع الدول التي قدمت توصيات في سياق الاستعراض الدوري الشامل بتزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بالدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ التوصيات المقدمة والمقبولة؛

(د) تعزيز الدّعم المقدم إلى مختلف برامج العدالة الانتقالية، لا سيما على صعيد مكافحة الإفلات من العقاب، وإحداث تحوّل في نظام العدالة، وإحلال الأمن في البلد، وفيما يتعلق بالحكم المحلي، والاستجابة الإنسانية، وتعزيز المؤسسات الوطنية؛

(هـ) توفير الموارد اللازمة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل إزالة المواد المتفجرة في شمال غرب البلد.